

AWC E- Newsletter (Quarterly) (Q 4)
نشرة إخبارية ربع سنوية (أكتوبر - ديسمبر 2025)
للمجلس العربي للمياه

أخبار شهر أكتوبر 2025

٢-١ أكتوبر ٢٠٢٥

المجلس العربي للمياه ينظم ندوة عربية حول تحفيز المجتمعات نحو استغلال موارد المياه غير التقليدية في الأنشطة الزراعية ومكافحة التصحر بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية

Arab Water Council Organizes Regional Meeting on Mobilizing Communities to Utilize Non-Conventional Water Resources in Agriculture and Combating Desertification

نظم المجلس العربي للمياه، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خلال يومي 1 و2 أكتوبر 2025 وعبر تقنية الفيديو كونفرانس، ندوة قومية مشتركة بعنوان "تحفيز المجتمعات العربية نحو استغلال موارد المياه غير التقليدية في الأنشطة الزراعية ومكافحة التصحر"، وذلك بمشاركة واسعة من الخبراء والمسؤولين وصناع القرار وممثلي المؤسسات الإقليمية والدولية. تأتي هذه الندوة في ظل الظروف المائية الصعبة التي تواجهها المنطقة العربية، وفي وقت تشير فيه التقديرات الدولية إلى احتمال انخفاض الموارد المائية المتجددة بنسبة تتراوح بين 30 و50% بحلول عام 2050 نتيجة النمو السكاني السريع وتداعيات التغير المناخي.



افتتح أعمال الندوة معالي الأستاذ الدكتور/ محمود أبو زيد، رئيس المجلس العربي للمياه، مؤكداً على أهمية الدور الذي تلعبه موارد المياه غير التقليدية في دعم الأمن المائي والغذائي وتعزيز قدرة الدول العربية على مواجهة التحديات الراهنة. وأوضح أن هذه الموارد، بما في ذلك مياه الصرف الصحي المعالجة، والمياه المالحة وشبه المالحة، والمياه المحلاة، وحصاد مياه الأمطار والمياه الرمادية، أصبحت خياراً استراتيجياً لا غنى عنه لتلبية الاحتياجات المتزايدة ورفع كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي. وأشار إلى أن العديد من الدول العربية بدأ بالفعل في تطبيق تجارب ناجحة تؤكد إمكانية التوسع في هذه الموارد لدعم خطط التنمية المستدامة.

وتضمنت الندوة عروضاً فنية تناولت الوضع الحالي لمصادر المياه غير التقليدية في الدول العربية، والتحديات المؤسسية والتقنية والتشريعية التي تواجه استخدامها، إلى جانب استعراض أحدث التقنيات العالمية المتعلقة بمعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف، وتحلية المياه المالحة، وحصاد الأمطار، وتجارب تطبيقية ناجحة من مختلف الدول العربية. كما ناقش المشاركون

أهمية تعزيز الأطر التشريعية، وتوفير آليات تمويل مبتكرة، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتسريع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وأضاف معالي الدكتور/ حسين العطفي - الأمين العام للمجلس العربي للمياه - خلال مشاركته والذي أكد فيها أن التحديات المائية المتصاعدة في المنطقة لم تعد تحتل التأجيل، وأن التوسع في موارد المياه غير التقليدية أصبح خياراً ضرورياً وليس بديلاً ثانوياً. وأوضح أن المجلس العربي للمياه يعمل مع شركائه الإقليميين والدوليين على تطوير مبادرات عملية لتعزيز الابتكار في إدارة الموارد، وتوفير الدعم الفني للدول العربية لتطبيق حلول مجربة وفعالة في مجالات التحلية والمعالجة وإعادة الاستخدام والتقنيات الذكية. كما دعا إلى ضرورة توحيد الجهود العربية وتبادل التجارب الرائدة لضمان الاستخدام الآمن والمستدام لهذه الموارد، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في مشروعات الإدارة المائية.

وشهدت فعاليات الندوة الإعلان عن مبادرة جديدة لإنشاء "خريطة عربية تفاعلية للموارد المائية غير التقليدية"، يقودها المجلس العربي للمياه بالشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بهدف إنشاء قاعدة بيانات جغرافية وبيئية واقتصادية متكاملة تدعم صناع القرار والمستثمرين وتوجههم نحو حلول أكثر استدامة في المجالين الزراعي والمائي. وستكون هذه الخريطة متصلة بالمنصة الإقليمية المتخصصة التابعة للمجلس العربي للمياه، بما يضمن تحديث البيانات بشكل مستمر وإتاحة أدوات تحليل وتقارير تفاعلية تسهم في التخطيط الرشيد وإدارة الموارد بكفاءة أعلى.

وفي ختام أعمال الندوة، أعرب معالي الأستاذ الدكتور /محمود أبو زيد، عن تقديره للمشاركين لما قدموه من أوراق علمية ورؤى متخصصة، مؤكداً التزام المجلس العربي للمياه بمتابعة تنفيذ المخرجات والتوصيات وتحويلها إلى برامج عمل قابلة للتطبيق، وبالتعاون المستمر مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والشركاء الإقليميين والدوليين، بهدف دعم الابتكار وتعزيز جاهزية الدول العربية لمواجهة تحديات شح المياه والتغير المناخي وتحقيق الأمن المائي والغذائي في المنطقة.

المجلس العربي للمياه يعزز الشراكات والحلول المبتكرة خلال أسبوع القاهرة الثامن للمياه 2025

The Arab Water Council promotes partnerships and innovative solutions during the 8th Cairo Water Week 2025

شارك المجلس العربي للمياه مشاركة محورية في فعاليات أسبوع القاهرة الثامن للمياه (Cairo Water Week – CWW 2025) ، الذي عُقد في القاهرة خلال الفترة من 11 إلى 16 أكتوبر 2025، تحت شعار «حلول مبتكرة لتعزيز المرونة المناخية واستدامة المياه»، وذلك تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتنظيم وزارة الموارد المائية والري المصرية، وبمشاركة واسعة من صناع القرار والخبراء والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا المياه والتنمية المستدامة. ويُعد أسبوع القاهرة للمياه المنصة الأبرز في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا للحوار حول حوكمة المياه وربط قضايا الأمن المائي بالتغيرات المناخية، حيث يجمع الحكومات والمؤسسات البحثية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمناقشة التحديات الراهنة، وتحويل الابتكار والمعرفة العلمية إلى سياسات وتطبيقات عملية تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وجاءت مشاركة المجلس العربي للمياه، من خلال المجلس والأكاديمية العربية للمياه، تأكيداً لدوره الإقليمي في دعم التعاون المائي وبناء القدرات وتعزيز الشراكات الاستراتيجية. وقد شارك معالي الأستاذ الدكتور/ محمود أبو زيد، رئيس المجلس العربي للمياه، والأستاذ الدكتور/ خالد أبو زيد، والأستاذ الدكتور/ عابدين صالح، إلى جانب عدد من خبراء المجلس، في جلسات رفيعة المستوى وتقنية تناولت قضايا الحوكمة المائية، وبناء القدرات، والتمويل، والابتكار، والتعاون العابر للحدود.



وشارك المجلس في جلسة برنامج التبادل الأكاديمي لحوض النيل، التي ركزت على تعزيز التعاون العلمي وتبادل الطلاب والباحثين وبناء شبكات بحثية مشتركة بين دول الحوض، بما يساهم في دعم الإدارة المستدامة للموارد المائية المشتركة. كما أسهم المجلس والأكاديمية العربية للمياه بصفة منظم مشارك في الاحتفال بالذكرى الخمسين لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي، حيث استعرضت المداخلات خبرات المنطقة العربية في بناء القدرات، ودور الأكاديمية في إعداد جيل جديد من القيادات المائية، وتعزيز التعاون طويل الأمد مع اليونسكو في مجالات التعليم والبحث العلمي.

كما شارك المجلس في جلسات نظمها المعهد الدولي لإدارة المياه، تناولت تطبيق وترسيخ الابتكار في المحاسبة المائية في مصر، وأهمية أدوات المحاسبة المائية المتقدمة في دعم التخطيط العادل والكفء وربط البيانات العلمية بصنع السياسات، إلى جانب جلسة ركزت على تصميم برنامج تحويلي لبناء القدرات المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع التأكيد على الانتقال من نماذج التدريب التقليدية إلى بناء قدرات شاملة تعزز الابتكار، والتعلم التشاركي، وتمكين الشباب والمرأة.

وشهد الأسبوع مشاركة المجلس في الاجتماع الختامي لمشروع «مياه واحدة» One Water – بالتعاون مع CIHEAM-Bari ، وذلك بعد تنظيم ثلاث منتديات إقليمية ناجحة في كل من الأردن وإيطاليا وتونس،

جمعت ممثلين من دول المغرب العربي والمشرق والبلقان ودول مجلس التعاون الخليجي، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والمتوسطي في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وفي إطار تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، تم خلال فعاليات الأسبوع توقيع مذكرتي تفاهم بين المجلس العربي للمياه وكل من معهد قبرص والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، بهدف دعم الجهود المشتركة في مجالات العمل المناخي، والإدارة المستدامة للمياه، والبحث العلمي وبناء القدرات. كما شارك المجلس العربي للمياه في المناقشات الاستراتيجية ضمن المؤتمر السنوي السادس لتمويل واستثمار المياه، الذي نظم بالتعاون مع الاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الأوروبي، حيث تناولت الجلسات أولويات تمويل قطاع المياه في المنطقة العربية، ودور المؤسسات المالية والبنوك الوطنية والدولية في دعم مشروعات المياه والصرف الصحي، وترابط المياه والطاقة والغذاء.

وأكد معالي الأستاذ الدكتور/ محمود أبو زيد، رئيس المجلس العربي للمياه، في كلمته خلال فعاليات أسبوع القاهرة للمياه، أن المنطقة العربية تواجه تحديات مائية ومناخية غير مسبوقة، تتطلب الانتقال من إدارة الأزمات إلى التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، وتعزيز العمل العربي المشترك، والاستثمار في العلم والمعرفة وبناء القدرات المؤسسية. وأوضح أن أسبوع القاهرة للمياه يمثل منصة إقليمية ودولية هامة لتقريب وجهات النظر، وتحويل الحوار إلى مبادرات عملية، تقوم على الحوكمة الرشيدة، وتكامل السياسات، وتعزيز المنافع المشتركة، بما يسهم في تحقيق الأمن المائي والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

من جانبه، أكد معالي الدكتور/ حسين العطفي، الأمين العام للمجلس العربي للمياه، في كلمته، أن مشاركة المجلس في أسبوع القاهرة للمياه تعكس التزامه بدوره كمظلة إقليمية تجمع الخبرات العربية والدولية، وتعمل على ربط المعرفة العلمية بصنع القرار. وأشار إلى أن المجلس يولي أهمية خاصة لبناء الشراكات مع المؤسسات الإقليمية والدولية، وتطوير برامج بناء القدرات، ودعم الابتكار والتمويل المستدام، مشدداً على أن المرحلة المقبلة تتطلب تسريع تحويل المخرجات والتوصيات إلى برامج تنفيذية ومشروعات ملموسة، تعزز قدرة الدول العربية على التكيف مع التغيرات المناخية وتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية.

واختتم المجلس العربي للمياه مشاركته بالتأكيد على أن الزخم وروح التعاون التي سادت فعاليات أسبوع القاهرة الثامن للمياه 2025 تعكس التزاماً متزايداً بتحويل الحوار إلى خطوات عملية، وبناء مستقبل مائي أكثر أمناً ومرونة واستدامة للأجيال القادمة في المنطقة العربية، بما يعزز دور المجلس كمنصة إقليمية للحوار وداعم رئيسي للسياسات المستندة إلى العلم والشراكات الفاعلة.

٢٠-٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥

المجلس العربي للمياه ينظم ورشة العمل الإقليمية لبناء القدرات القيادية حول "مؤشرات تقييم الوضع المائي في الدول العربية"

The Arab Water Council organizes a Regional Leadership Capacity Building Workshop on “Indicators for the State of Water Assessment in the Arab States”

نظم المجلس العربي للمياه، بالتعاون مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيدياري) والأكاديمية العربية للمياه، تحت مظلة جامعة الدول العربية، ورشة العمل الإقليمية لبناء القدرات القيادية حول “مؤشرات تقييم الوضع المائي في الدول العربية”، وذلك خلال الفترة من 20 إلى 22 أكتوبر 2025 وبمشاركة واسعة من ممثلي الدول العربية والخبراء الإقليميين والدوليين والمنظمات الأممية المعنية بالمياه. وقد جاءت هذه الورشة في إطار الجهود المشتركة التي يبذلها المجلس وشركاؤه لتطوير منهجيات تقييم الموارد المائية وتعزيز جاهزية المؤسسات الوطنية لإعداد التقرير الرابع للوضع المائي في الدول العربية. افتتح أعمال الورشة معالي الأستاذ الدكتور/ محمود أبو زيد، رئيس المجلس العربي للمياه، حيث رحّب بالمشاركين وأكد أهمية هذا اللقاء في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة العربية نتيجة تغير المناخ والنمو السكاني والتوسع العمراني وزيادة الطلب على المياه في مختلف القطاعات. وأشار إلى أن ورشة العمل تمثل خطوة مفصلية نحو دعم السياسات المائية في الدول العربية من خلال تطوير نظم تقييم دقيقة تعتمد على مؤشرات كمية ونوعية تساعد متخذي القرار في التخطيط السليم والإدارة المستدامة للموارد المائية. كما أعرب عن تقديره العميق لشركاء العمل في مركز سيدياري برئاسة معالي الدكتور/ خالد فهمي، وللأكاديمية العربية للمياه بقيادة سعادة الدكتور/ عابدين صالح، وللمنظمة العربية للتنمية الزراعية وعلى رأسها الدكتور/ إبراهيم الدخيري، إلى جانب دعم جامعة الدول العربية ومجلس الوزراء العرب للمياه.



وشهدت الجلسة الافتتاحية مشاركة معالي الدكتور/ حسين العطفي، الأمين العام للمجلس العربي للمياه، الذي تولى إدارة الجلسة وعبر عن أهمية توحيد الجهود العربية في التعامل مع ندرة المياه، مشيراً إلى أن بناء القدرات القيادية في هذا المجال يمثل أحد الركائز الأساسية لتعزيز الأمن المائي العربي. كما شارك في الجلسة الافتتاحية الدكتور/ محمود فتح الله، ممثلاً عن جامعة الدول العربية، والدكتور/ إبراهيم الدخيري، مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والدكتور، عابدين صالح، مدير الأكاديمية العربية للمياه، الذين أكدوا جميعاً على أهمية هذه الورشة في دعم الجهود الإقليمية لتطوير أنظمة تقييم مائية متقدمة. وتضمنت الورشة برنامجاً تدريبياً مكثفاً امتد على مدار ثلاثة أيام، تناول خلاله الخبراء مجموعة شاملة من مؤشرات تقييم الوضع المائي، والتي يبلغ عددها نحو 245 مؤشراً موزعة على 15 مجموعة تشمل توافر الموارد المائية، أنماط الاستخدام، الأراضي، الخدمات، الطاقة، الصحة، الجودة، النظم البيئية، المناخ،

الاقتصاد، التمويل، التجارة، الحوكمة، العلاقات الدولية وغيرها من المعايير المرتبطة بإدارة الموارد المائية. وقدّم عروض هذه المؤشرات السيد الدكتور/ خالد أبو زيد، حيث قدم شرحاً مفصلاً لمنهجيات احتساب المؤشرات وطرق جمع البيانات وتحليلها وإعداد القوالب الخاصة بالتقارير الوطنية. كما شارك عدد من ممثلي المنظمات الأممية في جلسات الورشة، حيث استعرض خبراء الأمم المتحدة مؤشرات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (SDG 6) الخاص بالمياه والصرف الصحي، ومنهجيات القياس والتقييم المعتمدة دولياً، وذلك بمشاركة خبراء من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) واللجنة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، بما يعزز التكامل بين المؤشرات العربية والإطار العالمي للتنمية المستدامة.

وتضمنت فعاليات اليوم الثالث عروضاً للدول العربية قدمها نقاط الاتصال الوطنية، حيث استعرض ممثلو كل من مصر والعراق والأردن وفلسطين وسوريا واليمن تقاريرهم الأولية حول حالة المياه في بلدانهم، مع مناقشة التحديات التي تواجه جمع البيانات وآليات تطويرها بما يضمن بناء تقرير إقليمي رابع أكثر دقة وشمولاً في تقييم الوضع المائي العربي. وقد أتاح هذه الجلسات تبادل الخبرات بين المشاركين ومناقشة أفضل الممارسات الوطنية في إدارة الموارد المائية.

واختتمت الورشة أعمالها بالتأكيد على أهمية تطوير القدرات القيادية والفنية للمختصين في الدول العربية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وتوحيد منهجيات تقييم الموارد المائية بصورة تساهم في إعداد التقرير الرابع للوضع المائي في الدول العربية وفق معايير علمية دقيقة. كما أكد المجلس العربي للمياه التزامه بمواصلة العمل مع شركائه لدعم بناء القدرات وإتاحة الأدوات العلمية والتقنية اللازمة لمواجهة تحديات الندرة المائية وتحقيق الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد المائية في المنطقة العربية.

٢٨-٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥

المجلس العربي للمياه يشارك في مؤتمر "معاً من أجل المياه" في فيينا
The Arab Water Council Participates in "Together For Water" Conference in Vienna

شارك المجلس العربي للمياه في مؤتمر "معاً من أجل المياه" الذي عقد في مدينة فيينا خلال الفترة من 28 إلى 29 أكتوبر 2025، حيث جمع المؤتمر صانعي السياسات وخبراء المياه من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وممثلين من مختلف دول العالم لمناقشة سبل تعزيز التعاون المائي الإقليمي وبناء الثقة لمعالجة تحديات الأمن المائي. وقدم المجلس، من خلال رئيسه معالي الأستاذ الدكتور /محمود أبو زيد بالإضافة إلي الأستاذ الدكتور/ خالد أبو زيد، المدير الإقليمي للبرامج الفنية، رؤى معمقة حول التجارب الإقليمية وأفضل الممارسات في إدارة الموارد المائية المشتركة، مع التركيز على دور الحوكمة المؤسسية والتكنولوجيا الحديثة وآليات التمويل لضمان استدامة المشاريع المائية وتعزيز التعاون عبر الحدود.

وافتح معالي الدكتور/ محمود أبو زيد مداخلاته في اليوم الثاني من المؤتمر بالحديث عن دروس التعاون الإقليمي، مع التركيز على حوض النيل كمثال حي على التحديات والفرص التي ترافق إدارة الموارد المائية المشتركة. وأوضح أن الأمن المائي في الحوض لا يقتصر على التدفقات المائية أو البنية التحتية، بل يرتبط بالثقة المتبادلة وتبادل المعلومات والالتزام السياسي بتحويل التبعية المشتركة إلى فرصة للتنمية المتوازنة. وأكد أن تجربة حوض النيل شهدت تطوراً من المفاوضات الثنائية إلى منصة متعددة الأطراف من خلال مبادرة حوض النيل، والتي ساهمت فيها مصر والدول المطلة على النهر في إرساء آلية للحوار الجماعي وتوزيع المنافع المشتركة، مشيراً إلى أن نجاح هذه المبادرة يعتمد على الإرادة السياسية التي تمهد الأرضية للحوار المنتظم وإنشاء الشبكات المؤسسية ومجموعات العمل المتخصصة وآليات تبادل البيانات الشفافة.

وأشار الدكتور/ محمود أبو زيد إلى أن الثقة بين الدول المطلة على النيل لم تُبنى عبر التصريحات فحسب، بل من خلال الإجراءات العملية المشتركة، مثل برامج التدريب الإقليمي والمشاريع الاستثمارية وبرامج الرؤية المشتركة التي جمعت خبراء جميع الدول المعنية لتحديد المنافع المشتركة. وأكد أن تبادل المعلومات الموثوقة والبيانات الهيدرولوجية والمناخية بشكل شفاف يعد شرطاً أساسياً لبناء الثقة وتحويل حالة عدم اليقين إلى استقرار وتنبؤ، وأن الثقة تعزز عندما تحقق الدول فوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة من التعاون، بما في ذلك مشاريع الربط الكهربائي والملاحة والمراكز الإقليمية للتدريب. وأوضح معاليه أن الحفاظ على التعاون يتطلب آليات لضمان استمرار الحوار حتى في حال تباين السياسات الوطنية بين الدول، مشدداً على أن البيانات العلمية والمنصات الرقمية الحديثة والأقمار الصناعية أصبحت أدوات أساسية لتعزيز الشفافية والتحول نحو استقرار طويل الأمد.

كما شدد الدكتور/ محمود أبو زيد على أهمية اعتماد نهج متكامل يربط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية، مؤكداً أن المشاريع المائية يجب النظر إليها كجزء من نظام تنمية إقليمي متكامل يحقق المنافع المتعددة للدول، ويحول التركيز من مجرد تقسيم المياه إلى تعزيز الفوائد المشتركة. وأوضح أن هذا النهج يعزز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وأن التنسيق بين البنية التحتية وشبكات الطاقة والزراعة يمكن أن يقلل من تأثير الفيضانات والجفاف والضغط السكانية، التي لا تعرف حدوداً سياسية. وأضاف أن أحد التحديات المستمرة هو ضمان استمرارية البيانات والمعلومات، حيث غالباً ما تتوقف أنظمة المراقبة بعد انتهاء المشاريع الممولة من المانحين، مما يبرز الحاجة إلى التزام إقليمي طويل الأمد، وتوحيد بروتوكولات القياس، وحماية البيانات من التأثيرات السياسية.



وخلال جلسات النقاش المتعمقة، شارك الأستاذ الدكتور/ خالد أبو زيد بمدخلات حيوية حول أهمية تطوير الإطار المؤسسي للتعاون عبر الحدود، مؤكداً أن أي ابتكار في التعاون المائي لن يدوم دون وجود هيكل مؤسسي قوي يحول النوايا الطيبة إلى تعاون منظم ومستدام. وأوضح أن هذا التعاون يمكن أن يأخذ شكل مجلس إقليمي للتعاون عبر المياه العابرة للحدود، يُنسق بين منظمات الأحواض ووزارات الدولة ومؤسسات البحث العلمي، ليؤسس للدبلوماسية المائية، ويضمن استمرارية الحوار، ويعزز تنسيق المشاريع المشتركة، مع التركيز على أحواض النيل والمياه الجوفية في المغرب العربي كبداية للتجربة قبل التوسع على المستوى الإقليمي. وأكد الدكتور/ خالد أبو زيد أن هذا الإطار المؤسسي سيحول التعاون من التفاوض التفاعلي إلى تعاون وقائي واستباقي، يحافظ على الثقة ويتيح معالجة النزاعات قبل تصاعدها، كما أنه يوفر قاعدة لإدارة المشروعات المشتركة في المياه والطاقة والزراعة بطريقة مستدامة ومربحة للجميع.

وفي اليوم الثالث من المؤتمر، ركز معالي الأستاذ/ الدكتور محمود أبو زيد والأستاذ الدكتور/ خالد أبو زيد على رؤى المستقبل المشتركة، مؤكداً أن مستقبل التعاون المائي في المنطقة يعتمد على القدرة على الابتكار والعمل المشترك وتعزيز الوحدة بين الدول. وأشاروا إلى أن الجيل القادم من المبادرات يجب أن يكون مملوكاً إقليمياً، مستنداً إلى أسس علمية، ويعتمد حوكمة شاملة وشفافة، وأن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يجب أن تدعم أنظمة البيانات، بينما تعزز أطر التمويل المبتكرة المشاركة والمنافع المشتركة. كما أكدوا أن هناك ثلاث مناطق رئيسية يمكن أن تنطلق منها سبل التعاون الإقليمية، وهي الأحواض والمياه الجوفية المشتركة مثل النيل والمياه الجوفية في شمال غرب الصحراء ونهر الفرات ودجلة، إلى جانب الموارد المائية غير التقليدية مثل التحلية وإعادة الاستخدام وإدارة المياه الرقمية، والشبكات الإقليمية لبناء القدرات التي تقودها الأكاديمية العربية للمياه لتطوير جيل جديد من المفاوضين والمهندسين وصناع السياسات القادرين على تحويل الاستراتيجيات إلى واقع ملموس.

كما شدد كلاهما على ضرورة تحويل الأفكار إلى خطوات عملية قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2026 ومنتدى المياه العالمي 2027، من خلال إنشاء مجموعة عمل إقليمية لتنسيق الأفكار وتحويلها إلى خطط قابلة للتنفيذ، تشمل تطوير مذكرات مفهوم للمبادرات الجديدة، وإعداد خطط طريق إقليمية تربط هذه المبادرات بأهداف التنمية المستدامة وتعزيز قدرة المنطقة على التكيف مع التغيرات المناخية، وتنظيم مشاورات مشتركة وعروض توضيحية خلال الأحداث الدولية، وإطلاق مشاريع تجريبية تركز على تبادل البيانات وآليات التمويل وأنظمة الإنذار المبكر المستندة إلى الذكاء الاصطناعي. وأكد معاليهما أن هذه الخطوات ستحول النقاشات إلى نماذج عملية قابلة للتطبيق والتوسع على المستوى الإقليمي، محققة التكامل بين التكنولوجيا والحوكمة والتمويل لبناء ثقافة التعاون المائي المستدامة.

واختتم معالي الدكتور/ محمود أبو زيد المؤتمر بالتأكيد على أن كل خطوة في التعاون المائي تحمل فرصة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، وأن المياه، بما أنها مورد مشترك، تلزم الدول على تعزيز التعاون والمشاركة في المسؤوليات، مؤكداً أن التزام الدول بالعمل سوياً وتحويل الحوار إلى تصميم وتنفيذ سياسات مشتركة هو الطريق لبناء مستقبل مستدام وآمن للأجيال القادمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.